

# البَيْانُ وَالتَّحْصِيلُ

وَالشَّرْحُ وَالتَّوْجِيهُ وَالتَّعْلِيلُ  
فِي مَسَائِلِ الْمُسْتَخْرَجَةِ

لأبي الوليد بن رشد الفطربي  
المتوفى عام ٥٢٠ هـ

وَضَمَّنَهُ  
المُسْتَخْرَجَةَ مِنَ الْأَسْمَعَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْعُتْبِيَّةِ  
لِمَجْتَمَعِ الْعُتْبِيِّ الْفُطْرَبِيِّ  
المتوفى عام ٢٥٥ هـ

تَحْقِيقُ  
الاستاذ سعيد أعراب

الجزء السابع

جَمِيعُ الْحَقُوقِ مَحْفُوظَةٌ  
١٤٠٤م - ١٩٨٤م

دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ  
ص.ب. : ٥٧٨٧/١١٣  
بَيْرُوتْ - لُبْنَان

أعداء بعضهم لبعض، ولا تجوز شهادة بعضهم على بعض، وسألت عنها سحنون فقال لي مثل ذلك.

قال محمد بن رشد: اختلف في جواز بيع اليهودي من النصراني، والنصراني من اليهودي، فقيل ذلك جائز، بحكى ذلك سحنون عن بعض أصحاب مالك، وهو ظاهر قول مالك في رواية ابن نافع عنه في كتاب التجارة إلى أرض الحرب من المدونة (١٩٣)؛ لأنه قال فيها عنه أن كبار أهل الكتاب لا يمتنع النصراني من شرايتهم فعم ولم يخص، (١٩٤) وقياس قوله أيضاً في رواية ابن القاسم عنه من كتاب التجارة إلى أرض الحرب من المدونة والعتبية؛ لأنه أجاز بيع كبار المجوس الذين لا يجيرون على الإسلام من اليهود والنصارى، فإذا أجاز بيعهم منهم من أجل أنهم لا يجيرون على الإسلام وإن كان قد قيل إنهم يجيرون عليه، فأحرى أن يجيز بيع اليهودي من النصراني، والنصراني من اليهودي؛ إذ لا اختلاف في أنهم لا يجيرون على الإسلام، إلا أن يفرق بين الموضعين لعلّة العداوة على ما ذهب إليه ابن وهب، وقد قيل إن ذلك لا يجوز، وهو قول ابن وهب، وسحنون في هذه الرواية؛ قال ابن وهب فيها: لأنهم أعداء بعضهم لبعض، وإنما قال إنهم أعداء بعضهم لبعض، لما دل عليه من قوله عز وجل: ﴿وقالت اليهود ليست النصراني على شيء، وقالت النصراني ليست اليهود على شيء﴾ (١٩٥) الآية وروى عن سحنون أنه قال إنما لم يجز أن يباع اليهودي من النصراني، والنصراني من اليهودي؛ لأن بعضهم يكره بعضاً على دينه إذا ملكه، فبيعه منه إضرار به؛ فعلى تعليل ابن وهب، يجوز أن يباع المجوس الكبار من اليهود والنصارى على القول بأنهم لا يجيرون على الإسلام، لأن العداوة إنما هي بين اليهود والنصارى، للتنافس الذي بينهم من أجل أنهم أهل الكتاب، وقد دل على ذلك ما

(١٩٣) أنظر م ٤ - ج ٩ : ٢٧١ .

(١٩٤) هكذا في ق ٣ - وفي الأصل (يصح) - وهو تحريف ظاهر .

(١٩٥) الآية : ١١٣ - سورة البقرة .